

## تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية: هل بمقدور القوى العراقية إنجاز المهمة؟

أنتوني كوردسمان

أستاذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - واشنطن.

العراق الآن في حالة حرب أهلية محدودة، فحركة المقاومة التي بدأت صغيرة وتمحورت حول المواليين لحزب البعث وصدام حسين، أخذت بالتوسع لتضم الإرهاب السني السلفي الجديد، ولتصبح تمرداً سنياً واسعاً، وهي الآن صراع طائفي وإثني واسع.

إن التجمع الحالي للتمرد والصراع الطائفي بين العرب السنة والعرب الشيعة، والصراع الإثني في ما بين العرب والأكراد، قد يتصاعد ببساطة، ليؤدي إلى تقسيم البلاد، وإلى ما هو أكثر خطورة من الصراع الطائفي والإثني، إلى العنف الذي يشل تطور البلد.

وإذا ما أراد العراق تجنب ذلك، فهو في حاجة إلى صياغة توافق سياسي ثابت في ما بين فئاته الرئيسية: العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد، إلى جانب حماية الأقليات الأخرى. ويتوجب على التوافق السياسي أيضاً الاهتمام بالمسائل الملحة مثل الفدرالية والتوزيع النسبي للسلطة في ما بين حكومات المركز والأقاليم، ودور الدين في السياسة والقانون، والسيطرة على مصادر البترول وإيرادات التصدير، وكذلك حقوق الإنسان، ومسائل كثيرة أخرى.

يتوجب على العراق ترسيخ الحكم الصالح ودور القانون، فلا يقتصر الأمر ببساطة على نشر قوات الجيش والشرطة ورجال الأمن، ولا تقوم الشرعية على أساس كيفية اختيار الحكومة، بل على كيفية قيامها بخدمة المتطلبات اليومية للسكان. والأمن لا يمكن بلوغه بالقوة فحسب، بل بامتلاك الضبط والتوازن اللذين لا يتأتيان إلا من وجود حكومة وقضاء فاعلين ميدانياً.

ويتوجب على العراق أن يهتم، مع مرور الزمن، بالتحديات الاقتصادية والديمقراطية، فلا يمكن لأي بلد في أثناء الحرب أن يتحول عن الفساد وشيوع الرشوة والسرقة. وليس بمقدوره البقاء ما لم يتحول، مع مرور الزمن، ويضع نهاية للتوزيع المنحرف والبائس وغير العادل للدخل، وأن ينهي البطالة الكلية والجزئية التي تبلغ ما بين ٣٠ و ٦٠ في المئة، وأن يصبح قادراً على المنافسة إقليمياً ودولياً.

ويُتَّصف الواقع الحالي بتراجع مستوى التقدم في كل الميادين الضرورية التي يفترض أن تجعل من تطور العراق عملية ناجحة؛ وهذا يظهر في ما يأتي:

**- التوافق السياسي:** لا يزال القادة العراقيون يتمسكون بالوحدة الوطنية والتوافق، بيد أن الكلام لم يستتبع بما هو جوهري، فخطة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة لم تحمل على حمل الجد، ولا يبدو أن الحكومة الجديدة قادرة على إنجاز مثل هذه الخطط أو إعادة العرب السنة إلى بنية سياسية فاعلة.

**- الحكم:** لا تستطيع الحكومة الوطنية حتى إنفاق ميزانيتها، وليس من الواضح أنها تمتلك بنية وزارية فعالة أو قدرة حقيقية للسيطرة على العديد من الميادين، ويستمر غياب السيطرة على السلطات المحلية والجماعات.

**- النظام التشريعي ودور القانون:** لا يوجد إجماع حقيقي على أساس التشريع، ولا توجد محاكم في العديد من المناطق، وهي فاسدة وغير فعالة في الميادين الأخرى. والسلطة التشريعية الحكومية تتحول نزولاً إلى المستوى المحلي.

**- السياسة:** قسمت الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ العراقيين فعلياً إلى طوائف وجماعات عرقية ولم تصوت سوى أقلية للأحزاب الوطنية الحقيقية. ولم تظهر بنية حزبية واضحة منذ ذلك الحين، فالأحزاب الشيعية الرئيسة الثلاثة تبدي تنافساً على نحو متزايد، وبالرغم من توحيد الأكراد إلا أنه يوجد تضاد حول مسألة الانفصال والتعامل مع حزب العمال الكردستاني التركي إلى جانب التضاد السابق في ما بين الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، فيما بدأ السنة تواءماً اكتساب هوية سياسية حقيقية، وقد انقسم الحزبان السنيان الرئيسيان وانشقا.

**- دور الدستور:** لم يؤدِّ الدستور الجديد إلى ترسيخ التوافق بل إلى تقسيم البلاد، فقد ترك أكثر من ٥٠ بنداً تتطلب التعديل، ينطوي كل واحد منها على خلافات ممكنة بين الجماعات الإثنية والطائفية وأغلبها قد يؤدي إلى المزيد من التضاد بين دور الدين والدولة.

**- التنمية الاقتصادية:** تخفي الزيادات في الأرقام الكلية مثل الناتج القومي الإجمالي ومشاكل الفساد الواسع وتوزيع الدخل والعمالة وبخاصة في مناطق المشاكل السنية والأقسام الفقيرة من العراق والمدن والبلدات الرئيسة. وغالباً ما يجبر الشباب على العمل في قوى الأمن العراقية أو التمرد أو الميليشيات لأسباب محض اقتصادية. يستمر الواقع الاقتصادي، في المناطق السنية، بالتدهور، والاستثمار حتى في المناطق الشيعية الآمنة يبقى محدوداً بسبب الخوف من الجريمة والتمرد. وتحقق المنطقة الكردية، فقط، تقدماً نحو التطور.

**- المعونة:** أنفق العراق فيضاً من المساعدات الأمريكية والمساعدات الأخرى بعد سقوط صدام إلى جانب مبالغ النفط المخصصة للغذاء. جرى إنفاق الجزء الأكبر من هذه المعونة على الفساد والعقود الخارجية والاستيرادات والأمن والمشاريع وبخطيئ وتنفيد سيئين، وهي الآن غير قابلة للدعم، لكن العراق بحاجة ماسة إلى معونات أساسية مستقبلاً للبناء والتطوير إذا ما أراد بلوغ التوافق والاستقرار. لقد أودعت أمريكا ٦,٢٠ مليار دولار من ٩,٢٠ مليار دولار في

صندوق المعونات (حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) وكانت قد تعهدت بـ ٢٠,١ مليار دولار وأنفقت ٨,١٥ مليار دولار.

**- الطاقة والنفط:** يستمر العراق في إنتاج أقل من ٢,٥ مليون برميل يومياً من النفط (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) ويستورد أقل من مليوني برميل يومياً، ويعتمد على النفط والبنزين المستوردين لما يزيد على ٥٠ في المئة من حاجته الكلية، ولم تجر عملية إعادة تأهيل للحقول النفطية العراقية فيما تستمر عمليتا ضغط المياه وزرق النفط كمشكلة رئيسة، كما إن القدرة على استعادة معدل إنتاج النفط من الحقول هي أقل من ثلثي المستوى العالمي.

ولكن من الواضح أن العديد من العراقيين لا يزال لديهم الأمل بالمستقبل على الرغم من هذه المعضلات، كما لديهم إحساس قوي بالهوية الوطنية، بيد أن الضغوط التي قسمت العراقيين ستستمر بالازدياد.

### تطور القوات العراقية إذا ما سارت الأمور في الاتجاه السليم

إن تطور القوات العراقية الفاعلة هو أحد أهم الخطوات الضرورية لتحقيق الاستقرار والأمن ولردع القوى التي تريد أن تقود العراق نحو المزيد من أشكال العنف والحرب الطائفية، وهي أحد أهم عناصر النجاح. وليس ثمة من طريقة لتوقع مستقبل العراق أو الدور الذي ستقوم به القوات العراقية خلال الأشهر والسنوات المقبلة. وإذا ما سارت الأمور في الاتجاه السليم، ستتحسن القوات العراقية باطراد بمرور الزمن وتؤدي دوراً حاسماً في تحقيق مستوى من الأمن يحتاجه العراق لتحقيق التفاهم السياسي والمصالحة.

ستحل القوات العراقية محل قوات التحالف وباقي القوات الأجنبية، وهي لن تحتاج سوى إلى المساعدة والدعم المحدود. سيغير الجيش العراقي توجهه من مجابهة التمرد إلى الدفاع عن الوطن ضد الأعداء الأجانب، فيما ستقوم قوات الشرطة الوطنية بحماية المصالح الأمنية الداخلية وليس مصالح الجماعات الإثنية والطائفية، وستنشغل بالعنف المضاد وليس بمكافحة التمرد، وسيتركز جهدها، على الجريمة والفساد. وستقوم بقية أجهزة الأمن والمخابرات، كما في البلدان الأخرى، بالتركيز على مسائل الأمن المحلي والجريمة وضبط أمن الحدود ضد التهريب والتسلل.

يمكن أن تسير الأمور في الاتجاه السليم إذا ما كان لدى الولايات المتحدة وبقية القوى الخارجية الصبر والرغبة لدعم تطور العراق كدولة لما لا يقل عن سنتين أو ثلاث من القتال الحيوي، وستقدم هذه القوى المزيد من المساعدة الاقتصادية لدعم وحدة وتطور العراق، وستكون البرامج الرئيسة للدعم ثابتة حتى عام ٢٠١٠ وربما حتى ٢٠١٥.

### تطور القوات العراقية إذا ما سارت الأمور نحو الأسوأ

في الحقيقة إن الأرجح للعراق أن يواجه مستقبلاً أقل إيجابية بين ثلاثة احتمالات لمستقبله:

**- سنوات من الاضطراب:** لا يربح فيها أي فريق. سوف لا ينتقل البلد إلى حرب أهلية أو

إلى أشكال من الانقسام أو الانفصال. ستكون النتيجة صراعاً متسعاً للوضع الحالي تفشل فيه أي مصالحة سياسية حقيقية، ويكون أي تفاهم جديداً مصدراً لصراع جديد وقتال. ستصارع كل من الجماعات المسلحة الطائفية والإثنية للسيطرة والهيمنة المحلية، مقسمة البلد داخلياً إلى مدن ومحافظات.

سيفقد الشعب العراقي الثقة والأمل ويكافح من أجل البقاء وحسب، وسيصبح الجيش والشرطة الوطنية وباقي الأجهزة الحكومية مجرد مزيج من قوى طائفية وإثنية مغلقة وخرقاء تناضل من أجل السيطرة والسلطة. سيتجزأ الاقتصاد إلى القليل من المنغلقات الآمنة طائفيّاً وإثنيّاً، تسود فيها الصراعات الداخلية وانعدام الأمن والجريمة، وستبقى القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى في العراق للحفاظ على الوضع الأمني، لكن سيفشل كل جهد للوصول إلى حلّ نهائي وإلى وحدة وطنية حقيقية.

**- الانفصال الداخلي، التطهير العرقي، وواجهة وحدة: ستؤدي الحرب الأهلية إلى انقسام أمر واقعي للبلاد بين العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد. سيحفظ البلد مظهر الوحدة، لكن الواقع سيكون مستوى معيناً من التطهير العرقي الخفيف أو الحاد الذي يقسم أغلب المحافظات وفق خطوط طائفية وعرقية وأغلب المدن إلى حارات طائفية وعرقية.**

ستخضع غالب المحافظات والمدن الرئيسة للسيطرة الشيعية والكردية، وستقوم في غرب البلاد منطقة سنية مفقرة تستمر في تمثيل مستوى متدن من التحديات الأمنية. سيكون أي قرار على المستوى القومي إيقاظاً لتفاهم غير مستقر، وسيكون التوافق على المسائل الرئيسية مثل تطوير وتحديث صناعة النفط والبنية التحتية كابوساً بسبب رغبة الشيعة والسنة والأكراد في تحقيق مصالحهم ومصالح بقية الجماعات.

سيرغم الشعب العراقي على انقسام طائفي وعرقي واضح، وكل منهما يغذي العناصر المتطرفة في جماعته. سيتفتت الاقتصاد، ومع انسحاب القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى وتقليل المعونة إلى حدها الأدنى سيصبح العراق «الرجل المريض» لمنطقة الخليج، وسيسود مشهد الصراع الخارجي الثابت في ما بين إيران وتركيا والدول العربية السنية.

**- انقسام تام واستمرار للقتال الطائفي والعرقي: ستضعف الحكومة المركزية كلياً أو تنهار تحت ضغط الصراع الأهلي، وستحل حلقة مفرغة من القتال محل التطهير العرقي الذي تطرق إليه السيناريو السابق من أجل السيطرة على محافظات ومدن معينة، ويسود القتل الجماعي، والتهجير القسري، والسيطرة القاسية على الأقليات الأخرى.**

**- سينقسم العراق إلى ثلاثة أقسام يهيمن عليها الشيعة أو الأكراد، أو الفدرالية الكردية والشيوعية وفي كلا الحالتين سيكون الواقع هو ذاته. وستقوم المنطقة السنية المفقرة في غرب البلاد وتكافح من أجل البقاء وتستمر بتمثيلها تحديات أمنية، معتمدة على الدعم الخارجي من الدول السنية. ستتنقسم، كذلك، جهود التنمية الاقتصادية وتحديث صناعة النفط والبنية التحتية بحسب خطوط الانقسام العرقي والطائفي، مع استثناء ممكن لأنابيب نقل النفط**

وبعض البنى التحتية المحدودة التي تخترق المناطق الشيعية والسنية والكردية، فيما تستمر منافذ التصدير والاستيراد والموانئ والمياه مصدراً للنزاع.

سيجبر الشعب العراقي، مرة أخرى، على انقسام طائفي وعرقي، لتغذي كل واحدة منها عناصرها المتطرفة. سينقسم الجيش والشرطة الوطنية وبقية الأجهزة الحكومية وفقاً لخطوط انقسام عرقي وطائفي وربما متحاربة. سيتدهور الاقتصاد لأن انسحاب القوات الأمريكية وبقية القوى الأجنبية الأخرى سيقلل من المعونة للعراق، وحينئذ سيصبح العراق «الرجل المريض» في منطقة الخليج ويسود مشهد صراع القوى الخارجية عليه في ما بين تركيا وإيران والدول العربية السنية.

## الوضع الحالي لقوات الأمن العراقية

اشتقت هذه الاتجاهات والسيناريوهات من حقيقة كون العراق مستمراً في الانزلاق نحو مزيد من الحرب الأهلية الكثيفة. إن عملية التوافق السياسية هي في أحسن الأحوال وليدة، وهي ربما مترنحة، ويزداد القتال الطائفي والعرقي سوءاً، فيما كان لجهود المعونة الاقتصادية نجاح محدود ولم تعد لديها أموال.

إن الجهد لخلق جيش عراقي وقوات أمن وطنية وقوات شرطة هي أكثر نجاحاً من الجهود السياسية والاقتصادية، بيد أن مستوى النجاح لا يكاد يقترب حتى من الخطة الأمريكية كما كانت في بداية عام ٢٠٠٥.

● **وزارة الدفاع:** لا تزال تتطلب الكثير من العمل، فتنظيمها ضعيف. وهي منقسمة بحسب الأساس الطائفي والعرقي، والتخطيط سيء والسيطرة المالية ضعيفة، إضافةً إلى مشاكل الفساد.

● **الجيش النظامي والقوات الجوية والأسطول البحري** (١٣٠,٠٠٠) يقال إنها جاهزة للعمل، العدد الحقيقي غير معلوم): الجيش (١٢٨,٢٣٠ من الأفراد) يتوحد كقوة حقيقية على مستوى كتائب ناشئة وبيع بعض عناصر التسليح والآليات. وقد بدأ ينهض كوحدات حقيقية وألوية أو فرق، بالرغم من فقدان المقرات الرئيسية والقيادة والسيطرة وتجهيزات القتال وخدمات الدعم اللوجستي وعناصر المخابرات، وهذه جميعها إما مفقودة أو إنَّ لديها إمكانيات محدودة. لا يزال الجيش العراقي النظامي غير قادر على العمل من دون الدعم والتدريب اللذين تقوم بهما القوات الأمريكية وبقية خبراء دول التحالف، ويحتاج إلى الكثير من الأسلحة الخفيفة والمدفعية والدعم الجوي والطيران وخدمات الدعم اللوجستي.

● **القوات الجوية** (٧٤٠ من العسكريين) كادر ضئيل مجهز بقدرات رمزية من الاستطلاع والنقل الجوي. ويبلغ تعداد القوات البحرية ١,١٣٠ رجلاً تنهض بمهامها ببطء لإنجاز مهام دورياتها للحراسة لكنها محدودة بقدراتها العملياتية بدرجة كبيرة وبإمكانيات دعم ضئيلة.

والجهود المبذولة لجعل القوات العراقية النظامية تقوم بدور قيادي ونقل المهام إليها هو

ادعاء ليس تجميلاً، فالجيش النظامي ووحدات الشرطة الوطنية حققت تقدماً حقيقياً على الرغم من كون أغلب وحداته بحاجة إلى الكوادر العسكرية والضباط والقيادة ذات الكفاءة العالية، وعلى الرغم أيضاً من كون هذه الوحدات مجهزة بأسلحة خفيفة فقط وتفتقر إلى التسهيلات، وكون العديد من هذه الوحدات يهيمن عليها الشيعة أو الأكراد.

بيد أن القوات العراقية ستعتمد في تقدمها كثيراً على القوات الأمريكية وباقي القوات الأجنبية حتى عام ٢٠٠٨ وربما حتى ٢٠١٠. إن التحسن الجذري بالتوافق السياسي سيقبل من هذا الاعتماد، والانزلاق الحالي نحو الصراع الأهلي سيفاقم منه.

● **وزارة الداخلية:** لا يزال مطلوباً عمل أكثر تقدماً في هذا الميدان الذي هو متخلف وضعيف التنظيم، والولاء في هذه الوزارة هو للأحزاب الشيعية والكردية وليس للوطن. وهي تعاني أيضاً من ضعف التخطيط وقدرة السيطرة المالية، ومشاكل عميقة من الفساد.

● **الشرطة الوطنية (٢٤,٤٠٠)** يقال إنها مدربة ومجهزة، والعدد الحقيقي غير معلوم): بعض العناصر منظمة بشكل ملائم وهي فعالة كما في وحدات الجيش النظامي، وأغلبها يمثل مشاكل من ناحيتي الولاء والكفاءة. ولا يزال لبعضها علاقات بالمليشيات الشيعية والكردية. ولدى عدد من هذه الوحدات مشاكل من ناحية الضباط ومؤهلات القيادة والأفراد، وتجهيزاتها كذلك خفيفة وتفتقر إلى التسهيلات.

● **القوات العسكرية الأخرى (٢٧,٥١٠)** يقال إنها مدربة ومجهزة، العدد الحقيقي غير معروف): أغلب عناصر هذه المؤسسة، كما في حال شرطة الحدود، قد اكتسبت توأاً التدريب المناسب ولديها تجهيزات خفيفة وتسهيلات ضعيفة. بعض عناصر هذه الوحدات قادر على النهوض بمهام لا تتطلب الكثير. أغلب أفراد هذه الوحدات يتقاضون رواتب متدنية، وغير مجهزة، وبقيادة سيئة وفاسدة، والعديد منها من دون تسهيلات.

● **الشرطة النظامية (١٢٠,١٩٠)** يقال إنها مدربة ولديها تجهيزات، وعددها الحقيقي ربما هو أقل من (١٠٠,٠٠٠): ضعيفة الأجور والتجهيز وتقاد بكيفية سيئة وفاسدة. والعديد من هذه الشرطة النظامية لا يقاتل إذا ما واجهوا خطراً محلياً، ومعدلات التسبب والغياب عالية. وعلى العموم لا تعمل هذه القوات إلا حيثما يتوفر الأمن أو لأسباب أخرى، أو هي ترتبط بالطوائف والأعراق والعشائر. وأغلب هذه القوات من دون تسهيلات.

إن المشاكل في تدريب وتجهيز قوات الشرطة تتضاعف بسبب العدد الكبير من الشرطة المتطوعين محلياً والموالين لقادة محليين والجماعات الطائفية والإثنية. إن المليشيات الطائفية والإثنية العديدة هي الشرطة الحقيقية في مناطق كثيرة.

● **قوات حماية الخدمات، قوات حماية أنابيب البترول، وبقيّة القوات الأمنية:** وهي ذات مدفوعات متدنية وتجهيزاتها ضعيفة وتقاد بكيفية سيئة وفاسدة، وعموماً لا تعمل إلا حيثما يوجد الأمن، كما إنها ترتبط بالقوى الطائفية والإثنية والعشائرية.

إن الخطط الأمريكية وبقية الجهات التي تدعو القوى العراقية للسماح بخفض قوات التحالف عام ٢٠٠٦ قد فشلت، وما يدعى بـ (عام الشرطة) قد بدأ تَوّاً وسيستجمع اندفاعه في ٢٠٠٧. إن الواقع العراقي المعتمد بالمستوى الحالي على الأمريكيين ودعم جهود المستشارين سيستمر حتى ٢٠٠٨ وربما حتى أوائل عام ٢٠١٠. والخفض الرئيس للقوات الأمريكية وقوات التحالف من المطلوب أن يتوقف بالتأكد.

والكيفية الوحيدة التي يمكن بها تجنب الاستمرار بالاعتماد على القوات الأمريكية والقوى الخارجية ومن دون الخطر المتزايد للحرب الأهلية، وتدهور جهود تطوير القوات العراقية، ستكون المستوى العالي من المصالحة السياسية بحيث تقوض التمرد وتنتهي الانزلاق نحو الحرب الأهلية.

### نظرة إلى الأمام

لا يمكن تلخيص تطوير القوات العراقية بمصطلحات بسيطة، خصوصاً لأن الكثير يعتمد على الأمد القريب فيما إذا نجحت أو فشلت جهود المصالحة السياسية والحكم الفعال والحضور الحكومي في هذا الميدان. إن جهود تطوير القوات العراقية لا يمكن أن تنجح من دون التقدم في كل هذه الميادين، وأي نجاح في ذلك لا يمكن تحقيقه من دون خلق قوات عراقية فاعلة وقناعة عراقية شعبية بأن قوات التحالف ستغادر حالاً حيثما استطاع العراق أن يكون ذا سيادة بحق.

إن الخط الحاسم الدقيق الذي يظهره هذا التحليل هو عدم وجود احتمال في الأمد القريب بأن يسمح تطور القوات العراقية بتخفيض رئيسي لقوات التحالف، وأن تطوير القوات العراقية سينجح فقط إذا ما قدمت قوات التحالف الدعم الفعال عام ٢٠٠٨ والاستشارة والدعم أثناء عام ٢٠١٠. إن تطوير أي عنصر من عناصر القوات العراقية يتطلب سنوات من الجهد والدعم، وأن أي سياسة ناجحة تجاه العراق تقدم أملاً جدياً لتجنب تعاضم العنف الطائفي والإثني واستمرار التمرد، تتطلب الاعتراف بهذه الحقيقة □